



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

مقترح قانون

بشأن الساعة القانونية

تقدم به السيدات و السادة النواب:

عبد اللطيف وهي، فاطمة السعدي، فؤاد العماري، غيثة بدرون، مريم وحساسة،
مالكة خليل، فاطمة الطوسي، مولاي هشام لمهاجري، حسن بوركالن، عبد الهادي الشريكة،
رحو الهيلع، الفويقر عبد اللطيف، ادريس اوقمني، محمد بنعطية، عمر خفيف، الجماني
محمد سالم، حسين أيت اولحيان، سجدة عبد الحكيم، أمال عربوش، هشام صابري، سعيد
ضور ومحمد أبودرار من فريق الأصالة والمعاصرة.

رقم التسجيل: 104

تاريخ التسجيل: 2019/01/22

تقديم

حيث أن المرسوم الملكي رقم 455.67 بتاريخ 23 صفر 1387 (2 يونيو 1967) بشأن الساعة القانونية، استند على اختصاصات جلالة الملك بناء على المرسوم الملكي رقم 136.65 الصادر في 7 صفر 1385 (7 يونيو 1965) بإعلان حالة الاستثناء.

وحيث أن حالة الاستثناء تحيل التشريع للسلطة الملكية. واستنادا على مبدأ توازي الأشكال فإن المرسوم الملكي موضوع التعديل له مرتبة القانون.

ونظرا لردود الفعل الكبيرة التي خلفها قرار الحكومة المتعلق باعتماد التوقيت الصيفي طوال السنة، عقب اجتماع استثنائي لمجلس الحكومة، ومصادقته على المرسوم الحكومي رقم 2.18.855 الصادر في 16 من صفر 1440 (26 أكتوبر 2018) يتعلق بالساعة القانونية، والذي استند على المادة الثانية من المرسوم الملكي رقم 455.67، وأضافت ستون 60 دقيقة إلى الساعة القانونية طوال السنة.

وبالنظر لما سببه هذا القرار الحكومي من غضب شعبي واسع، كرد فعل على اعتماد توقيت لا يتلاءم وواقع البنيات التحتية بمختلف جهات المملكة خاصة في المناطق النائية.

وانطلاقا من تطبيق الحكومة لهذا التوقيت بصفة دائمة، دون توفيرها للإجراءات المصاحبة والضمانات الأساسية الكافية لإنجاحه في واقع يشكو من أعطاب كثيرة.

وبسبب الاحتقان والفوضى التي أحدثها هذا التوقيت في صفوف فئات عريضة من المجتمع، لاسيما التلاميذ الذين خرجوا إلى الشوارع في احتجاجات غير مسبوقة تنديدا بهذا التوقيت، ولولا حكمة السلطات الأمنية، لانتهد هذه الأحداث نحو انزلاقات قد لا تحمد عقبها.

واستنادا إلى تبرير الحكومة نفسها، التي أكدت أن تغيير التوقيت الرسمي للمملكة في كل مرة، له انعكاسات خطيرة على عدة جوانب من حياة المواطنين صحيا وطاقيا ونفسيا.

وللقطع مع هذه القرارات الحكومية الارتجالية على مستوى تغيير الساعة القانونية للمملكة من خلال استغلال المادة الثانية من المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه.

وفي انتظار توفر الحكومة على دراسة علمية عميقة، تقارب مدى تأثير هذا التوقيت على مختلف جوانب الحياة العامة للمواطنين، بعيدا عن المشجع "الزجاجة الطاقية" الذي يفنده واقع الحال، وشعور المواطنين بالارتفاع الملموس لاستهلاك الكهرباء بسبب اعتماد التوقيت الصيفي الدائم.



لكل ذلك، نتقدم بمقتراح القانون هذا الذي جاء في ثلاث مواد: تهدف المادة الأولى منه، إلى الإقرار بأن الساعة القانونية المعتمدة في تراب المملكة هي التوقيت الزمني المتوسط لخط كرينويتش؛ بينما المادة الثانية، فهي تنسخ جميع المراسيم والقوانين السابقة، وتلغي معها تلك "النافذة" التي بمقتضاها ظلت الحكومة تتدخل بمراسيم وتغير الساعة القانونية من خلال إضافة ستين دقيقة، مما كان يتسبب في إرباك حياة المواطنين؛ أما المادة الثالثة، فقد نصت على دخول هذا القانون حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وذلك لإلغاء كل القرارات العشوائية السابقة للحكومة، والعودة إلى الساعة القانونية الدائمة بالمملكة المغربية، ومن ثم الكف عن الالتفاف على الساعة القانونية بواسطة مراسيم.



مقترح قانون بشأن الساعة القانونية

المادة الأولى

الساعة القانونية في تراب المملكة هي التوقيت الزمني المتوسط لخط كرينويتش.

المادة الثانية

تنسخ بمقتضى أحكام هذا القانون، مقتضيات المرسوم الملكي رقم 455.67 بتاريخ 23 صفر 1387 (2) يونيو 1967) بشأن الساعة القانونية.

المادة الثالثة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

